تعاملات فبراير بدأت على ارتفاع بلغ 1 في المئة

«الوساطة المالية»: التركيز على الأسهم التشغيلية ساهم في ارتفاع تداولات البورصة

قال تقرير اقتصادي متخصص إن مؤشر سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» بدأ تعاملات الاسبوع الماضي وشهر فبراير على ارتفاع بلغ 1 في المئة واغلقت غالبية الجلسات على ارتفاع.

وقال تقرير شركة «الاولى للوساطة المالية» الصادر اليوم إن اداء البورصة غلب عليه النشاط المضاربي على الاسهم الرخيصة مع التركيز على الاسهم التشغيلية خصوصا اسهم التوزيع.

واضاف ان السوق اغلق تداولاته الخميس الماضي على انخفاض مؤشره السعري بواقع 8ر3 نقطة ليصل الى مستوى 6700 نقطة فيما ارتفع المؤشران الوزني و«كويت 15» بواقع 2ر0 و 3ر0 نقطة على التوالي.

واوضح ان افصاحات الشركات عن ادائها المالي خلال العام الماضي تضمنت 7 بنوك وشركتي اتصالات «زين وفيفا» ما غذى نشاط السوق في وقت ميز فيه التذبذب مسار الاداء لكن تركيز المحافظ الاستثمارية وصناع السوق على الاسهم التشغلية اسهم في دعم حركة التداولات على اسهم التوزيعات وسط حركة نشاط ايجابية شملت اسواق الخليج حيث استمر الشراء الانتقائي على العديد من الاسهم القيادية والرخيصة.

وذكر ان المؤشر العام في الجلسة الثانية اغلق على ارتفاع طفيف مع تراجع المؤشرين الوزني و«كويت 15» وسط عمليات جني ارباح التي طالت عموم الاسهم القيادية لاسيما التشغيلية اما الاسهم الشعبية فقدت حركة التداولات بفعل المضاربة عليها.

■ «بيان للاستثمار»: تفاؤل بسبب التحسن النسبي الذي شهدته أسعار النفط والنتائج الإيجابية التي أعلنتها الشركات

وبين التقرير ان الضغوطات المضاربية على الاسهم الشعبية انسحبت على غالبية تداولات الاسبوع الماضي خصوصا التي قاربت على اعلان البيانات المالية فيما استمرت عمليات التدوير والتصحيح بين اسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة والاسهم التي لا تزال فرصة لعمليات تجميع من المحافظ.

ولفت الى ان حماس المستثمرين كان اقل تجاه الشركات التي وصلت الى مستويات سعرية فوق عوائدها المتوقعة وان استمرار ارتفاع اسعار النفط والاداء الجيد للعديد من الاسهم التشغيلية ساهم في حفاظ المؤشر السعري على موقعه ودعم المؤشر الوزني غالبية جلسات الأسبوع التي اغلقت على ارتفاع.

واشار الى نجاح المؤشر السعري في كسر حاجز 6700 نقطة وقت اغلاق جلسة الثلاثاء ما انعكس ايجابا على نفسيات المتداولين لما حمله ذلك من مؤشرات قوية على استمرار موجة الشراء على العديد من الاسهم ذات الاداء التشغيلي في القطاعات الرئيسية.

وقال تقرير «الاولى» إن القيمة النقدية المتداولة سجلت في تعاملات الثلاثاء مستويات تاريخية بعد بلوغها نحو 43ر1 مليون دينار كويتي تمت عبر 8006 صفقات من خلال 364ر5 مليون سهم وان اسهم بعض الشركات الخدمية وتحديدا في قطاع الاتصالات حققت اداء متميزا مدعوما بنمو ارباحها السنوية التي جاءت ايجابية وعند التوقعات.

وذكر ان حركة الشراء الانتقائي من المحافظ المالية نشطت في جلسة الأربعاء وشملت عموم الاسهم لاسيما القيادية ما ساهم بشكل رئيسي في بلوغ المؤشر السعري مستوى تخطى 6700 نقطة وهو حاجز نفسي هام لدى المتداولين.

واشار الى ان تعاملات الأسبوع الماضي عكست الحالة المزاجية الايجابية للمتداولين متوقعا ان تستمر موجة الصعود في الفترة الحالية كردة فعل طبيعية لاستمرار انطلاقة قطار البيانات المالية عن العام الماضي.

وكان تقرير آخر قال تقرير اقتصادي متخصص إن سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تمكن من انهاء اول اسابيع شهر فبراير محققا نموا جيدا لمؤشراته الثلاثة معوضا بذلك خسائره التي مني بها في الاسبوع قبل الماضي.

واضاف تقرير شركة (بيان للاستثمار) الصادر امس ان تلك الخسائر جاءت بفعل جني الأرباح

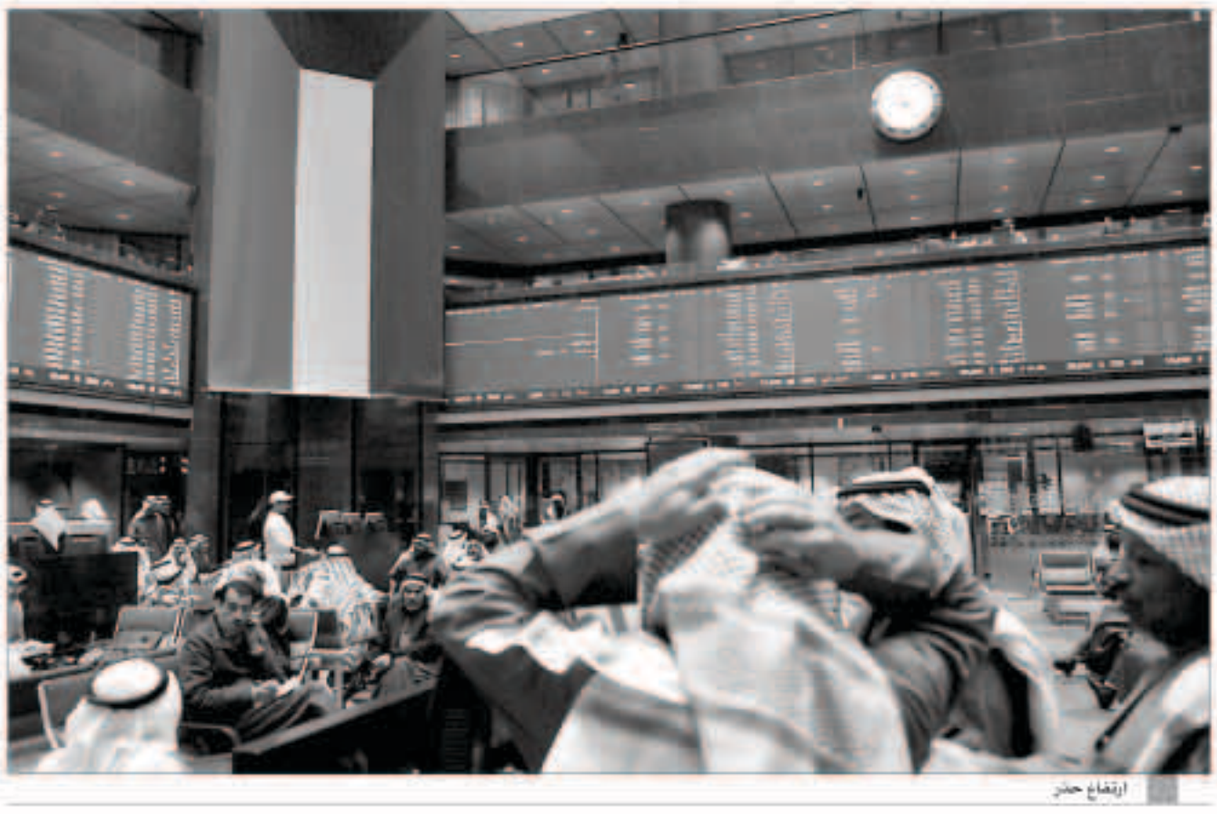
ارتفاع حذر

■ بالرغم من المكاسب التي حققها السوق إلا أنه ما زال يعاني العديد من العوامل السلبية التي قد تؤثر على حركة التداول

ليلقي السوق دعما من التفاؤل الذي ساد الأوساط الاستثمارية للتحسن النسبي الذي شهدته أسعار النفط والنتائج الايجابية التي اعلنتها شركات وبنوك المدرجة عن عام 2014 ما ساهم في تحسين معنويات المستثمرين نسبيا.

وأوضح انه على الرغم من المكاسب التي حققها السوق الا انه ما زال يعاني العديد من العوامل السلبية التي قد تؤثر على حركة التداول فيه بالفترة المقبلة ما لم تتم معالجتها بشكل سريع.

واضاف ان من اهم هذه العوامل استمرار ضعف ثقة المستثمرين في السوق المحلي وانعدام المحفزات الإيجابية التي من شأنها جذب الاستثمارات باعتبار ان الأسواق المالية المرآة التي تعكس أوضاع الاقتصاد في اي دولة.

وذكر التقرير أن العديد من أسهم الشركات المدرجة شهدت تراجعات واضحة نتيجة ضعف الاقتصاد وشح الفرص الاستثمارية الحقيقية اضافة الى الصعوبات التي تواجهها تلك الشركات في تمويل مشروعاتها نتيجة تشدد البنوك في الاقراض بسبب ضعف البيئة الاستثمارية في الدولة.

وبين ان هذا الأمر اثر سلبا على ربحية هذه الشركات من ثم اضعف ثقة المستثمرين في السوق وادى الى هجرة رؤوس الأموال منه واتجاهها الى أسواق اخرى تعتبر افضل حالا من السوق المحلي ما انعكس سلبا بطبيعة الحال على اداء السوق عموما وعلى اداء مؤشراته التي فقدت الكثير من النقاط على إثر ذلك.

ولفت الى ان استمرار ارتفاع السوق مرهون بمعالجة الاختلالات التي يعانيها الاقتصاد الوطني منذ عدة سنوات وتوفير فرص استثمارية حقيقية للشركات المدرجة وافساح المجال للقطاع الخاص المحلي للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية في البلاد بشكل اوسع.

وقال تقرير (بيان للاستثمار) إن تجاوب السوق مع تحسن أسعار النفط الأسبوع الماضي يعد امرا ايجابيا لكنه متواضع نسبيا فمن المعروف ان السوق يتأثر بشكل اكبر بالأحداث السلبية التي تحدث بين الحين والآخر سواء كانت اقتصادية او سياسية محلية او دولية.

واشار الى ان ذلك يثبت حاجة السوق الماسة لصانع سوق حقيقي يكون قادرا على تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتخفيف حدة التذبذبات التي يتميز بها السوق الكويتي.

لاعتماده على تصدير وبيع سلعة النفط بالدولار كمصدر رئيسي للدخل

خبير اقتصادي: ارتفاع الدولار الأمريكي يترك أثراً إيجابياً على الاقتصاد الكويتي

رأى خبير اقتصادي ان قوة الدولار الامريكي وارتفاع سعر صرفه امام العملات الرئيسية العالمية حاليا يترك اثرا ايجابيا على الاقتصاد الكويتي الذي يعتمد على تصدير وبيع سلعة النفط بالدولار كمصدر رئيسي للدخل.

وقال استاذ الاقتصاد ومشرف وحدة منظمة التجارة العالمية في جامعة الكويت الدكتور احمد نجار في لقاء مع «كونا» امس إن اثبات ايجابية الاثر الناتج عن قوة الدولار على الاقتصاد الكويتي يستوجب معرفة تركيب هيكل الميزان التجاري وتوزيع الواردات فيه فضلا عن تحديد شركاء الكويت التجاريين.

واضاف نجار «طالما ان صادرات الكويت النفطية يتم تسعيرها بالدولار الامريكي فإن ايراداتها المالية ستدخل بدولار قوي كما هو حاصل حاليا» لافتا الى ان الكويت دولة مستوردة بنسب عالية «وعليه فإن من مصلحتها الاستيراد بعملات شركائها التجاريين المنخفضة نسبيا أمام الدولار».

وأوضح انه «اذا عرفنا ان استيراد الكويت من اليابان باعتبارها أحد شركائها التجاريين هو بنسبة محددة ما وكانت العملة اليابانية (الين) منخفضة مقابل الدولار كما هو حاليا فإن ذلك سيصب في مصلحة البلد المستورد (الكويت)» والحال كذلك ينطبق على الواردات من اقطار اخرى ومنها اوروبا التي تشهد عملتها الموحدة (اليورو) انخفاضا مقابل الدولار.

■ نجار: بما أن صادرات الكويت النفطية يتم تسعيرها بالدولار فإن إيراداتها المالية ستدخل بعملة قوية

أحمد نجار

وذكر أن ذلك مشروط بألا تعاني اقتصادات الشركاء التجاريين للكويت ارتفاعا في الاسعار لديها أي وجود معدلات تضخم عالية محليا «فمن شان ذلك أن يمتص قوة الدولار عند استيراد السلع والخدمات من هؤلاء الشركاء».

واشار الى ان تحديد ذلك بصورة ادق يتوقف على التركيب الهيكلي للواردات في الميزان التجاري وعلى الشركاء التجاريين وما هي معدلات التضخم لدى كل شريك «وعند ذلك يمكن معرفة مدى استفادة الاستيراد والتصدير بعملة قوية ومرتفعة مثل الدولار».

وبين نجار أن قوة الدولار الامريكي «سلاح ذو حدين» بالنسبة الى الولايات المتحدة فهي من ناحية ستقلل تكلفة الواردات اليها الا انها سترفع من تكلفة البضائع الامريكية المصدرة الى جميع دول العالم «لذا من المهم أيضا معرفة التركيب الهيكلي للميزان التجاري الامريكي لتحديد مدى الفائدة من وضع الدولار الحالي».

وعزا ارتفاع الدولار الامريكي أمام العملات الرئيسية بصورة عامة الى «التعافي النسبي» الذي يشهده اقتصاد الولايات المتحدة الاكبر في العالم من تبعات الازمة المالية منذ عام 2008 الى جانب اتباع صناع السياسة النقدية في الولايات المتحدة الى سياسات تقشفية بعد موجة من السياسات التوسعية في سنوات خمس مضت.

■ الكويت دولة مستوردة بنسب عالية «وعليه فإن من مصلحتها الاستيراد بعملات شركائها التجاريين المنخفضة

من جانب آخر وفيما يخص تاثير انخفاض أسعار النفط على ايرادات الكويت قال نجار «لابد من معرفة اذا كانت العقود التي ابرمتها الكويت آجلة ام آنية في الفترة التي كانت عندها اسعار النفط ضمن معدلات مرتفعة اي بين 90 و 110 دولارات للبرميل الواحد».

واضاف انه لا ينبغي «الهلع» من الانخفاض الحاصل في اسعار النفط مع وجود سياسة اقتصادية كويتية «حكيمة» تقضي بطبيعة الحال بابرام عقود طويلة الاجل لتأمين كميات من النفط بسعر متفق عليه مع شركائها التجاريين.

وذكر بحسب قراءته ومتابعته أن احدا لم يتوقع انخفاض أسعار النفط الى هذا المستوى المتدني قرابة 40 دولارا أمريكيا للبرميل وبتلك السرعة اي في غضون ستة اشهر تقريبا مبينا ان تحديد مدى تاثر ميزانية الكويت بانخفاض اسعار النفط مرهون بنوعية العقود التي ابرمتها الكويت والسعر المتفق عليه مع زبائنها «عند ذلك يمكن معرفة حجم تاثير انخفاض اسعار النفط على الميزانية».

وفي هذا الصدد اشار الى ان الحكومة الكويتية اظهرت «اكبر حكمة اقتصادية» برفعها نسبة الاستقطاع من اجمالي الايرادات لمصلحة صندوق الاجيال القادمة من 10 الى 25 في المئة في السنتين الماليتين الماضيتين عندما كانت اسعار النفط مرتفعة.

وتوقع نجار الا يستمر بقاء سعر النفط عند المستويات الحالية «بل من المحتمل ان ترتفع الاسعار في الفترة المقبلة نظرا لارتفاع تكلفة انتاج النفط في بعض مناطق العالم ومنها بحر الشمال والولايات المتحدة».

وعن رايه بافضل اساليب تمويل الميزانية إن ظهر العجز فيها مع بقاء اسعار النفط ضمن المعدلات الحالية رأى نجار ان ترشيد الانفاق في الميزانية أحد الحلول المطروحة بعيدا عن خفض الانفاق الاستثماري.

ارتفع 3.13 دولارات ليبلغ 51.41 دولاراً

برميل النفط الكويتي يواصل الصعود

النفط بدأ رحلة التعافي

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات امس 13ر3 دولار ليستقر عند مستوى 41ر51 دولار مقارنة ب 28ر48 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس.

وفي أسواق النفط العالمية ارتفعت اسعار النفط الخام امس بدعم من انخفاض عدد منصات الحفر العاملة في الولايات المتحدة الامريكية وتصاعد اعمال العنف في ليبيا ليسجل نفط خام الاشارة مزيج برنت اكبر مكسب له في اسبوعين كاملين منذ 17 عاما.

وفي بورصة لندن ارتفع مزيج برنت 23ر1 دولار للبرميل ما يعادل 2ر2 في المئة ليصل عند التسوية إلى مستوى 80ر57 دولار للبرميل في حين ارتفع الخام الامريكي في بورصة نيويورك التجارية 21ر1 دولار للبرميل ما يعادل 4ر2 في المئة ليصل عند التسوية إلى مستوى 69ر51 دولار للبرميل.

بهدف إرضاء العملاء، على توفير أكثر من مجرد حلول وخدمات مصرفية مبتكرة

«برقان» و«VIVA» يقدمان باقات الدفع الآجل المصممة خصيصاً لعملاء بريمير

اعلن بنك برقان اليوم عن تعاونه مع شركة VIVA للاتصالات، من خلال تصميم باقات مميزة لجميع عملاء بريمير من بنك برقان ، حيث يمكنهم الحصول على مزايا اكثر باسعار استثنائية.

انطلاقا من هذه الشراكة المهمة بين بنك برقان وشركة "VIVA" للاتصالات، بات بإمكان عملاء خدمة بريمير المصرفية الاشتراك بواحدة من باقتين لتناسب احتياجاتهم ، حيث تم تصميم الباقة الاولى لتمنح العملاء 3000 دقيقة اتصال محلية و 60 دقيقة اتصال دولية ، و1000 رسالة قصيرة محلية ودولية إضافة إلى خدمة إنترنت غير محدودة، وتبلغ قيمة الإشتراك بهذه الباقة 36 د.ك شهريا. أما الباقة الثانية فقد صممت لتوفر لعملائها ميزة المكالمات المحلية المجانية من VIVA إلى VIVA و 5000 دقيقة محلية، رسائل قصيرة مجانية من VIVA إلى VIVA و 1000 رسالة قصيرة محلية إلى جانب خدمة الإنترنت اللامحدود محلياً، وتبلغ كلفة الإشتراك بهذه الباقة 49 د.ك شهرياً.

جهد مشترك بين فيفا وبرقان.

وعند الإشتراك باي من هاتين الباقتين سيحظى العملاء على عدد من المزايا الإضافية مثل الدخول اللامحدود إلى الإنترنت ورقم مميز (ذهبي او بلاتيني) و فرصة امتلاك اجهزة و5 خطوط ثانوية ضمن باقة Family الغير محدودة، إضافة إلى 130 نقطة في برنامج نقاط VIVA التي ستكون هدية ترحيبية عند الاشتراك. إن استراتيجية بنك برقان المرتكزة على إرضاء العملاء تهدف لتوفير فرص مميزة وخدمات لا تضاهى تفوق توقعات العملاء، وجدير بالذكر أن بنك برقان كان قد عقد شراكة مع VIVA في وقت سابق ليقدم لعملائه من أصحاب خطوط VIVA خدمة سداد فواتيرهم لضمان سهولة العملية وراحة العملاء.

كفاءة كويتية جديدة تنضم إلى البنك

«وربة» يعين عبدالله جاسم حمادة مساعد مدير إدارة الموارد البشرية

حرصاً منه على استقطاب الكفاءات والكوادر البشرية الوطنية والمحافظة عليها، قام بنك وربة بتعيين السيد عبدالله جاسم حمادة في منصب مساعد مدير إدارة الموارد البشرية في البنك، وقد باشر عمله في شهر فبراير 2015.

وقبل إنضمامه إلى أسرة بنك وربة فقد عمل في قطاعات عدة منها القطاع المصرفي والنفطي والذي ساهم في تعزيز مهاراته الفنية والقيادية فضلا عن إنجاح خطط الموارد البشرية لعدة مشاريع نفطية ومساهماته في تأسيس إدارة الموارد البشرية في أكثر من مؤسسة مرموقة.

ويتمتع حمادة بخبرة طويلة ومتنوعة في إدارة وتنفيذ إستراتيجيات الموارد البشرية، حيث شملت مهامه تصميم برامج تطوير الموظفين والتقييم واستقطاب المهارات وخطط الإحلال، بالإضافة إلى القدرة على التعامل مع كافة الحالات والأمور التي تخص علاقات الموظفين باحتراف وسرية نظرا لمعرفته العميقة في قانون العمل الكويتي.

السيد عبدالله حمادة حائز على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال – نظم المعلومات من جامعة الكويت، كما حاز على شهادة برنامج القيادات الواعدة (المشروع الوطني لتطوير قيادات التنمية "ذخر") بالتعاون مع جامعة كورنيل في نيويورك في الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى شهادة SPHR في الموارد البشرية والعديد من الشهادات التخصيصية في مجال الموارد البشرية.

ويعد منهج توظيف الكفاءات الكويتية من الركائز التي تقوم عليها سياسة بنك وربة واستراتيجيته التنموية، ما ينعكس بشكل واضح على الهيكل الوظيفي المستقر الذي نتميز به. ونفخر في أن نسبة التوطين في قيادات البنك تجاوزت الـ 75%، حيث يتم الإعتماد على القيادات الكويتية، كما استطعنا توفير وتدريب الكوادر الكويتية الشابة للعمل في مختلف القطاعات وبكفاءة عالية، مما يدل على إلتزامنا بتعزيز البنك بالخبرات المحلية وحرصنا على رفدها بالكفاءات الواعدة مما سيشكل دعما مهما للبنك في المرحلة القادمة آملا في تحقيق آماله الطموحة في هذا المجال.

كما يؤمن بنك وربة بأهمية العنصر البشري وبالأخص الكويتي وملتزم منذ البداية بشكل كامل بدعم العمالة الوطنية وتدعيم البنك بالعنصر الكويتي من ذوي الخبرة سيساعد في الارتقاء بمكانة "بنك وربة" إلى مصاف أبرز المؤسسات المالية في الكويت.